والفساد وفي قوله خلافًا للفلاسفة تنبيهٌ على ان القول بحدوث العالم
هو الذي عليه المليون قاطبةً من المسلمين واليهود والنصارى قوله نعم جواب
سؤال مقدر تقديره قولكم ان الحكما لا يقولون بالحدوث ممنوع بل هم قايلون
به وتقدير الجواب ان قولهم بالحدوث بمعنى غير محل نزاعهم فانهم انما يقولون
بالحدوث بمعنى احتياج الشي في وجوده الى الغير ويسمونه الحدوث الذاتي
ومحل نزاعهم الحدوث بمعنى المسبوقية بالعدم وهو الحدوث الزماني ويقابله
القدم الزماني ويقابل الاول القدم الذاتي وهو عند الفلاسفة خاص بالباري
جل اسمه دون القدم الزماني اذ لا منافاة عندهم بين القدم الزماني والحدوث
الذاتي لانهما بزعمهم الباطل يجتمعان في العقول والنفوس القديمة قوله لما ستبين
اي من دليل حدوث كل منهما ولم يتعرض المصنف لهذا الدليل فمرجع الضمير
في له هو قوله ما بقرينة قوله ان المختصر مقصور على المسايل دون الدلايل قوله ما
اي ممكن انما فسر بذلك احترازًا عن ذات الباري عز اسمه ولما كان هذا التقسيم
خلاف الظاهر لان ما عامة للممكن وغيره وانما يصرف اللفظ عن لقرينة نبه الشارح
على ان القرينة هنا حالية لا مقالية وهي جعله من اقسام العالم وهو ما سوى الله
تعالى قوله ومعنى قيامه اي قيام العين او الممكن وقيد بالاضافة للاحتراز
عن قيامه تعالى بذاته قوله ان يتحيز بنفسه الخ اورد على هذا التعريف انه
يصدق على المركب من عين وعرض قايم به كالسرير والمشهور انه ليس بعين واجاب
منع كون السرير متحيزًا بنفسه بل المتحيز بنفسه العين واما العرض القايم بالعين
وهو هنا الهية السريرية فمتحيز بتحيز العين قوله اي محله الذي يقومه اي يحتاج
العرض في وجوده اليه فان الشيين اللذين يحتاج احدهما الى الاخر في وجوده
الخارجي ان كان المحتاج هو الحال سمي عرضًا والمحل موضوعًا وان كان المحتاج
هو المحل سمي عندهم الهيولى والحال الصورة واما احتياج كل من الشيين الى
الاخر في وجوده الخارجي فهو الدور الباطل هو وما يستلزمه قوله هو وجوده

في الموضوع

٢

في الموضوع اورد عليه ان وجوده في الموضوع نسبة بينه وبين الموضوع وهو مغاير
لوجوده في نفسه اذ لا يخفى ان امكان ثبوت شي في نفسه غير امكان ثبوته لغيره
واجيب عنه بان المعنى انهما بحيث لا يتمايزان الا في الاشارة الحسية
وفيه تكلف والتحقيق ان المعنى ان وجوده في نفسه هو وجوده الذي وقع
الموضوع ظرفًا له فوجود السواد مثلا في نفسه هو وجوده الذي وقع الابنوس
مثلا ظرفا له فليس للسواد وجود غير تابع للمحل وليس المراد ان وجوده في
نفسه هو فليتامل قوله ولهذا يمتنع الانتقال عنه اي عن الموضوع والمعنى انه
يمتنع انتقال العرض من محل الى محل وهذا متفق عليه بين المتكلمين والحكما
لكن لكل من الفريقين دليل يلايم اصله كما قرر في مطولات الكلام فان قيل ما
ذكرتم من امتناع الانتقال على العرض انكار للحس فان رايحة الزهر مثلا تنتقل
الى ما يجاوره والحرارة تنتقل من النار الى ما يماسها كما يشهد به الحس اجيب
بان الحاصل في المحل الثاني وهو المجاور او المماس شخص اخر من الرايحة او
الحرارة مماثل للاول الحاصل في الزهر والنار يخلقه الفاعل المختار عندنا
بطريق العادة عقب المجاورة او المماسة واما الحكما فيزعمون انه يفيض ذلك
الشخص الاخر على المحل الثاني من العقل الفعال بطريق الوجوب
على ما عرف من مذهبهم قوله وعند الفلاسفة الى آخره حاصله ان مبنى قيام
الشي بنفسه عند الفلاسفة اعم منه عند المتكلمين لان المستغني عن محل يقومه
بتفسير الفلاسفة يتناول المتحيز كالجسم وغير المتحيز وهو الجواهر المجردة التي اثبتوها
من العقول والنفوس وقد وافقهم طايفة من المسلمين في النفس الحيوانية كالحليمي
والغزالي وابي نصر الدبوسي والراغب فقالوا ان النفس جوهر مجرد اي ليست قوة
جسمانية حالة في المادة ولا جسمًا وانما اتصاله بالجسم اتصال حكم الملك
الذي بمصر مثلا بالشام يدبرها وهو غير حال بها والجمهور من اهل الاسلام على
نفي المجردات عقولا كانت او نفوسًا ثم جمهور الذين خاضوا في الكلام في النفس

Copyright © King Saud University